Warith Scientific Journal

دور الاصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية / دراسة حالة العراق للمدة (1990 – 2020)

The role of economic reform in achieving economic growth and development (a case study of Iraq) For the period (1990 – 2020)

استاذ مساعد/ سمير حنا بهنام / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الحمدانية

Assistant Professor Samir Hanna Behnam /College of Administration and Economics / Al-Hamdaniya University / samer_shoshandi@uohamdaniya.edu.iq

المستخلص

نتيجة للحصار الاقتصادي والحروب التي تعرض لها الاقتصاد العراقي استنزفت موارده الاقتصادية سواء منها البشرية والطبيعية ، وكذلك ادت الى الدمار الشامل في بنيته التحتية ، وكذلك خلق أزمات مالية واقتصادية كبيرة ، وإن سوء استخدام وادارة رأس المال اصبحت عاملاً إضافيا في تدميره باتخاذ قرارات آنية واهمال التخطيط في اتخاذ القرار المناسب وعدم القدرة في تعبئة الموارد المتاحة بالشكل السليم نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، وتعرض الى اعمال النهب والتخريب والفساد الاداري والمالي الذي عانى منه ، مما جعل عملية اعادة اعمار العراق وتأهيل اقتصاده ذات تكلفة كبيرة جدا والاعتماد على استراتيجية طويلة الاجل لغرض تحقيق ذلك ، هذا فضلاً عن استهداف اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية كماً ونوعاً بالاعتماد على آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية والنوعية ، ومنح القطاع الخاص الدور المناسب في تحقيق ذلك وتعزيز قدراته المالية والفنية . ويهدف البحث الى التعرف على سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي المتبعة في الاقتصاد العراقي في اجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها على سبيل المثال لا للحصر ان سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في العراق لم تستطيع تحقيق معدلات نمو مستقرة ومتوازنة تضمن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وبشكل مستمر ومتوازن

الكلمات المفتاحية :- الاصلاح الاقتصادي ، برامج الاصلاح الاقتصادي ، النمو والتنمية الاقتصادية

Abstract

As a result of the economic blockade and wars to which the Iraqi economy was exposed, its economic resources, both human and natural, were depleted, and also led to the comprehensive destruction of its infrastructure, as well as the creation of major financial and economic crises. The misuse and management of capital became an additional factor in its destruction by taking instantaneous decisions and neglecting planning in Taking the appropriate decision and the inability to properly mobilize available resources towards achieving economic growth and development, and was exposed to acts of looting, sabotage, and administrative and financial corruption from which it suffered, which made the process of rebuilding Iraq and rehabilitating its economy very costly and relying on a long-term strategy for the purpose of achieving this. This is in addition to targeting the restructuring of the national economy and expanding its production base in quantity and quality, relying on market mechanisms, liberating foreign trade from quantitative and qualitative restrictions, and giving the private sector the appropriate role in achieving this and enhancing its financial and technical capabilities. The research aims to identify the economic reform policies and programs followed in the Iraqi economy in order to achieve economic growth and development. The researcher reached a set of conclusions, including, but not limited to, that the economic reform policies and programs that were implemented in Iraq were unable to achieve stable and balanced growth rates that guarantee the achievement of... Continuous and balanced economic growth and development.

Keywords: economic reform, economic reform programs, economic growth and development

1- المقدمة :

اتبعت العديد من الدول النامية ومنها العراق سياسات الاصلاح الاقتصادي لمعالجة المشاكل التي يعاني منها مثل مشكلة المديونية والتضخم والبنى التحتية وغيرها من المشاكل الاقتصادية ، اذ تحولت غالبيتها من الاقتصاد المخطط نحو الاقتصاد الحر باتباع برامج الاصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكانت هذه الإصلاحات بسيطة جدا لم تؤدي الى تغيير الواقع الاقتصادي ، الا ان التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام 2003 وما رافقه من الحروب والحصار الاقتصادي مما جعله يتوجه نحو اتباع برامج الاصلاح الاقتصادي بمساعدة مجموعة من المنظمات الدولية ، ورغم كل تلك الإصلاحات لم يحقق الاقتصاد العراقي الأهداف المخطط لها بما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفيما يتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية . كما ويعد العراق من الدول العربية النامية اذ يعاني من تدهور في الأداء الاقتصادي وتزامن ذلك مع الازمة المالية وتعثر القطاع العام الذي كان يقود عملية النمو والتنمية الاقتصادية وتدهور أداء وحداته الاقتصادية مع تراكم المديونية المستحقة على وحداته الانتاجية .

2- منهجية البحث :

2-1 أهمية البحث : تأتي أهمية البحث كون ان الاصلاح الاقتصادي ضروري جدا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، ومن اجل تحقيق ذلك يجب على الجهات المعنية اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تحقيق هذا الهدف ، لكي يتم التوصل الى النتائج المطلوبة واهمها زيادة دخل الافراد ، والقضاء على البطالة ، ودعم القطاعات الاقتصادية من اجل تنويع الاقتصاد العراقي .

2-2 مشكلة البحث : على الرغم من اتباع ونهج سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق وخصوصا بعد عام 2003 الا انه لم يحقق البرامج والسياسات الخاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية . كما ويمكن ابراز مشكلة البحث من الإجابة على السؤال الاتي :

هل بالإمكان باتباع سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في العراق .

2-3 هدف البحث : يهدف البحث الى التعرف على سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي المتبعة في الاقتصاد العراقي في اجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

2-4 فرضية البحث : تتضمن فرضية البحث ان سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي لها تأثير إيجابي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

2-5 الحدود المكانية : الحدود المكانية للبحث هو العراق

2-6 الحدود الزمانية : الحدود الزمانية للبحث هي المدة (1990 – 2020)

2-7 منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على طريقتي الاستنباط والاستقراء .

2-8 الاطار العام للبحث : تضمن البحث ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان الاصلاح الاقتصادي ، حيث تناول الفقرات الاتية ، مفهوم واهمية الاصلاح الاقتصادي ، برامج الاصلاح الاقتصادي ، اهداف الإصلاح الاقتصادي ، اما المبحث الثاني جاء بعنوان النمو والتنمية الاقتصادية ، حيث تناول الفقرات الاتية ، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية ، عناصر وفوائد ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي ، أنواع ومصادر النمو الاقتصادي ، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان الاصلاح الاقتصادي في العراق ، حيث تناول الفقرات الاتية ، نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي ، متطلبات الاصلاح الاقتصادي العراقي ، التحديات التي تواجه الاصلاح الاقتصادي العراقي ، الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

3- الدراسات السابقة لموضوع الاصلاح الاقتصادي والنمو والتنمية الاقتصادية :

تـم مناقشـة موضـوع الاصـلاح الاقتصـادي والنمـو والتنميـة الاقتصـادية فـي الأدبيـات الاقتصـادية وهنـاك العديـد مـن الدراسـات ، منهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر دراسـة حسـين علـي كيطـان ، 2012 بعنـوان الاصـلاح الاقتصـادي وتحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي دول عربيـة مختـارة ، تناولـت هـذه الدراسـة الاصـلاح الاقتصـادي وتحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي (العـراق ، مصـر) وركـزت علـى سياسـات وبـرامج الإصـلاح الاقتصـادي التـي اتبعـت مـن قبـل الحكومـات العراقيـة والمصـرية وعلـى تقيـيم وتقـويم الاثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة للإصـلاح الاقتصـادي فـي كـل مـن العـراق و مصـر واهـم التحـديات ومبـررات الإصـلاح الاقتصـادي فـي العـراق ومصـر وتوصـلت الـى مجموعـة مـن الاسـتنتاجات والمقترحـات ، ودراسـة مخيـف جاسـم حمـد الجبـوري ومـراد حـاتم محمـد ، 2018 بعنـوان أثـر بـرامج الاصـلاح الاقتصـادي فـي النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر للمـدة (1990 – 2014) تناولـت هـذه الدراسـة الاطـار النظـري للإصـلاح الاقتصـادي والنمـو الاقتصـادي ، تحليـل وقيـاس أثـر بـرامج الإصـلاح الاقتصـادي علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر للمـدة (1990 – 2014) ، وتوصـلت هـذه الدراسـة الـى مجموعـة مـن الاسـتنتاجات والمقترحـات ،وكـذلك الدراسـة التـي قـام بهـا كـل مـن محمـد إسـماعيل و هبـة عبـد المـنعم ، 2018 ، دور الاصـلاحات الاقتصـادية فـي دعـم النمـو فـي الـدول العربيـة ، تناولـت إصـلاحات السياسـات الاقتصـادية الكليـة وتطـور الأداء الاقتصـادي فـي الـدول العربيـة ، كمـا تناولـت دوافـع ومبـررات الإصـلاح الاقتصـادي المطبقـة فـي الـدول العربيـة للمـدة (2000 – 2016) ، واسـتخدمت نمـوذج قياسـي لتقـدير مجموعـة مـن المتغيـرات الاقتصـادية باسـتخدام البيانـات المقطعيـة بـدلا مـن السلاسـل الزمنيـة . وهنـاك دراسـات أخـرى عديـدة تناولـت المواضـيع المتعلقـة بالإصـلاح الاقتصادي والنمو و التنمية الاقتصادية سواء الدراسات العربية والأجنبية .

4 - المبحث الأول : - الاصلاح الاقتصادي

4-1 مفهوم واهمية الاصلاح الاقتصادي

يتضـح مـن خـلال دراسـتنا للأدبيـات الاقتصـادية بـأن الاقتصـاد العراقـي يعـاني مـن اخـتلالات هيكليـة وتشـوهات مزمنـة فـي هيكلـه الاقتصـادي ، لـذا تحتـاج هـذه الاخـتلالات الـى معالجـة وحلـول مـن خـلال مجموعـة اجـراءات خاصـة بالإصـلاح الاقتصـادي لخلـق حالـة مـن التـوازن الاقتصـادي العـام بتحفيـر وتسـريع معـدلات النمـو الاقتصـادي وتحقيـق تنميـة اقتصـادية متوازنـة علـى كافـة المسـتويات ، لـذا اختلـف الاقتصـاديين فـي تحديـد مفهـوم الإصـلاح الاقتصـادي كـلا حسـب الهـدف مـن البحـث او الدراسـة والزاويـة التـي ينظـر منهـا للموضـوع لـذلك تعـددت المفـاهيم ، والإصـلاح الاقتصـادي بشـكل عـام هـو الجهـد القـومي المبـذول مـن اجـل تعـديل مسـار الاتجـاه الاقتصـادي باتخـاذ اجـراءات كفيلـة بتقـويم السياسـات الاقتصـادية المتبعـة (shueaybath , dili , 2017 , 234)، فضـلاً عـن تحقيـق التـوازن بـين ايـرادات ونفقـات الدولـة أي الموازنـة العامـة للدولـة والسـيطرة عليهـا بهـدف معالجـة التضـخم ، واعتمـاد سياسـات تهـدف الـى تحسـين كفـاءة اسـتخدام المـوارد المتاحـة مـن خـلال إزالـة كافـة التشـوهات وتعزيـز المنافسـة واسـتعادة التـوازن المـالي داخليًـا وخارجيًـا والحـد مـن ظـاهرة التضـخم وتقويـة وضـع ميـزان المـدفوعات والاعتمـاد علـى سياسـات الاسـتقرار الاقتصـادي والاصـلاحات التـي تسـعى لجـودة تخصـيص المـوارد وزيـادة كفاءتهـا علـى المـدى الطويـل (jasim , 2019 , 219) . وذلـك يتطلـب تبنـي تطبيـق بـرامج الاصـلاح الاقتصـادي مـن اجـل انعـاش النمـو والتنميـة الاقتصـادية ، ومـن اجـل تعـديل اسـعار صـرف العمـلات المحليـة لإزالـة التشـوهات المتأتيـة مـن المغـالاة فـي تحديـده، وتقييـد الانفـاق الحكـومي بهـدف تخفـيض العجـز فـي الميزانيـة العامـة وإلغـاء سياسـات دعـم الأسـعار للقضـاء علـى تلـك التشـوهات التـي تنتـاب نظـام السـوق والتخفيـف مـن قيـود التجـارة الخارجيـة والسـعي نحـو تحريرهـا (bihinam , 2021 , 114). وعليـه فـإن عمليـة الإصـلاح الاقتصـادي ضـرورية بخاصـة للاقتصـادات التـي تعـاني مـن الركـود الاقتصـادي والاخـتلالات الهيكليـة ، فضـلاً عـن ان انخفـاض اسـعار الـنفط فـي الاسـواق العالميـة بسـبب انخفـاض الطلـب الكلـي علـى الـنفط اواخـر سـنة 2019 وبدايـة سـنة 2020 نتيجـة جائحـة كورونـا ، فمـن الضـروري اجـراء اصـلاح اقتصـادي فـي العـراق لكونـه اقتصـاد ريعـي (اقتصـاد وحيـد الجانـب) يعتمـد بالدرجـة الأولـى علـى الإيـرادات النفطيـة ، ومـن هـذا المنطلـق تظهـر أهميـة الإصـلاح الاقتصـادي . كمـا ويعـرف الإصـلاح الاقتصـادي بانـه اتبـاع سياسـات تخفـض الطلـب الكلـي لتجعلـه مسـاوي للعـرض الكلـي باتبـاع سياسـات ماليـة متعلقـة بتخفـيض الطلـب ، أي تخفـيض الإنفـاق الحكـومي وزيـادة الضـرائب التـي تسـاهم فـي خفـض عجـز الموازنـة العامـة ، وكـذلك اتبـاع سياسـات نقديـة

ملائمة التي تساهم في تخفيض التضخم ذلك من خلال الحد من عرض النقود وتنمية السوق النقدي وتحرير سعر الفائدة مما يساعد على تشجيع الادخارات وتقليص الائتمان الحكومي (Hammadi, 2022, 453) . ويعبر عن الإصلاح الاقتصادي بحزمة من القوانين والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة ما تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي وتكون مهمتها العمل على استقرار الاقتصاد واحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق اهداف معينة (Al-Jubouri, Muhammad, 2018, 222). مما سبق يتضح أن الاصلاح الاقتصادي مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى تصحيح المسار الاقتصادي ، من خلال التوازنات الاقتصادية من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعاشي للمجتمع . ان الركود الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول النامية في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، أدى هذا الركود الى تبني هذه الدول تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي شاع تطبيقها في بداية الثمانينيات في بريطانيا والولايات المتحدة ، من اجل انعاش النمو والتنمية الاقتصادي (Baskaran, Chaarlas, 2011,24) ، ومن أسباب هذا الركود تدهور الموازين الخارجية للدول النامية بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري وتراجع المساعدات الإنمائية ، فضلا عن ان العوامل المحلية الداخلية كانت مؤثرة في ذلك ، وعدم اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة لتشجيع النمو والتنمية الاقتصادية والاعتماد على استراتيجية احلال الواردات ، كما وساهم توسع القطاع العام في تباطؤ النشاط الاقتصادي برمته ، وذلك لان مؤسسات القطاع العام هي الادوات الرئيسة التي استخدمتها هذه الدولة في سياساتها الهادفة الى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادي خلال تلك الفترة الزمنية ، غير ان العديد من تلك المؤسسات كان يتكبد الخسائر ، مما ادى ذلك الى عجز الميزانية وازدياد الاختلالات الداخلية فيها (Pesara, 1997, 178) . ان سياسات الاصلاح الاقتصادي المعتمدة والمقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تشير الى حزمة السياسات التي تعنى بإدارة الطلب الاجمالي اذ يتوافق هذا الطلب مع اجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد الخارجية ، ويتطلب ذلك العديد من الاجراءات الاقتصادية منها :- تعديل سعر الصرف للعملات المحلية لإزالة التشوهات المتأتية من المغالاة في تحديده ، وتقييد الانفاق الحكومي بهدف تخفيض العجز في الميزانية العامة والغاء سياسات الدعم السعري للقضاء على التشوهات التي تنتاب الأسعار في نظام السوق والتخفيف من قيود التجارة الخارجية والسعي نحو تحريرها (Al-Makki, 2019, 23)، ومن المؤكد ان عملية الاصلاح الاقتصادي ضرورية بالنسبة للاقتصادات التي تعاني من الركود والاختلالات الهيكلية ، وهناك خلاف كبير بين مؤيدين سياسات و برامج عملية الاصلاح الاقتصادي ومعارضين لها ، كون هذه البرامج تفرض شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في احدى حالتين : - الأولى عند الاقتراض، والثانية عند الغاء الديون او اعادة جدولتها ، وكلتا الحالتين تقعان ضمن ما يسمى بالمساعدات المشروطة ، التي ينبغي لها ان تقترن بخطاب ضمان يقضي بتطبيق هذه البرامج يقدم من قبل الدولة التي تطلب القرض او تسوية ديونها (Al-Hashemi et al., 2019, 88). يؤكد المؤيدون على ضرورة تطبيق هذه البرامج لإعادة تأهيل الاقتصادات الوطنية وتسهيل اندماجها بالاقتصاد العالمي للاستفادة من الفرص والمزايا التي توفرها عملية الاندماج هذه ، وكذلك الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية ودعم القطاع الخاص ليأخذ دوره في ذلك باعتباره الاكفأ في استثمار الفرص وأخذ المبادرة ، بينما يرى المعارضون ان هذه البرامج مفروضة من الخارج لتعالج الازمات الآنية وبالتالي فأنها لا تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد طويلة الاجل (Al-Saadi, 2015, 78) . في حين يرى بعض الاقتصاديين ان الاعباء الاقتصادية التي تظهر نتيجة هذه السياسات في الاجل القصير غالباً ما تتضمن خسائر في القطاعات منخفضة الكفاءة ، وان الفوائد في القطاعات ذات الكفاءة العالية لا تظهر الا في المدى الطويل ، وهذه الاثار الاقتصادية سوف تسود بين الاجلين الطويل والقصير وتعكس اعباءً اقتصادية واجتماعية بالنسبة للفئات منخفضة الدخل وخاصة الفقراء منهم ، وعلى الرغم من كل ذلك فأن هذه السياسات تعتمدها اليوم اكثر من مائة دولة سعياً وراء اصلاح اقتصاداتها التي تعاني من انخفاض معدلات نموها وانتشار البطالة وازدياد حجم المديونية وعدم كفاءة مؤسساتها الاقتصادية وعدم تنوع انتاجها السلعي وارتفاع نسبة التضخم فيها ، رغم ان تكاليف هذه الاصلاحات باهضه ولها اثار اجتماعية سلبية .(Kazim, 2017, 54)

4-2 برامج الإصلاح الاقتصادي

تهدف هذه البرامج الى جملة من الاهداف منها على سبيل المثال لا للحصر ، تنمية وتعزيز دور القطاع الخاص ، و تنمية وتطوير وتأهيل وتدريب الموارد البشرية (القوى العاملة) ، واعادة هيكلة وتطوير وتعزيز اداء المؤسسات الحكومية ، وتحرير التجارة الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة كفاءة اداء الاقتصاد العراقي ، ودعم و تشجيع الاستثمار الأجنبي (Sokang,2018,33) . كما وتسعى معظم الدول النامية ومنها العراق الى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك لمعالجة المديونية الخارجية والاختلالات الهيكلية وتعزيز النمو الاقتصادي وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية .

هناك نوعان اساسيان من برامج الإصلاح الاقتصادي (Ismail and Abdel Moneim, 2018, 7)، وهما : -

1 - سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي Policies Stabilization Economic

2- سياسات التكيف الهيكلي Policies Adjustment Structural

1- سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي : - تتمثل هذه السياسات بحزمة من الإجراءات التي تهدف الى تحقيق التوازن ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي للحد من الاختلالات الاقتصادية (سواء المالية والنقدية) والقضاء عليها ، التوجه نحو اليات السوق باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف (Matter and other, 2002, 29) . كما تهدف هذه السياسات الى تحقيق مستوى معين من الاداء الاقتصادي والحفاظ عليه او تحسينه والتوجه نحو الاقتصاد الحر بالاعتماد على السياستين المالية والنقدية وأسعار الصرف اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بتخفيض معدلات التضخم الاقتصادي . اذ تستهدف السياسة المالية الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة العجز في الموازنة العامة من خلال تخفيض وترشيد الانفاق الجاري وزيادة مستويات كفاءته ، إعادة النظر في مختلف أنواع النفقات التحويلية لا سيما نظم دعم السلع الاستهلاكية الخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظم اقتصادية أكثر فاعلية ، زيادة وتحسين مستويات كفاءة الانفاق الرأسمالي بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات Melnyk, (Kubatko, 2014,18) . اما السياسة النقدية فقد تستهدف زيادة معدلات الطلب الكلي عن طريق تبني سياسة نقدية تتركز على عدم زيادة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الناتج الحقيقي بهدف تقليل مستويات الطلب الكلي والتضخم واحتواء العجز في موازين المدفوعات ، وتركزت تلك السياسات على أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية والتي غالبا ما تكون ُمقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية .(Yunus, 2010, 16)

2- سياسات التكيف الهيكلي : - تتمثل هذه السياسات بحزمة من الإجراءات والتدابير و السياسات الاقتصادية التي تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني ، بتحسين جودة وكفاءة الموارد الاقتصادية المتاحة وتغيير نمط الإنتاج المحلي نحو التصدير ، كما تتضمن هذه السياسات التوجه نحو خصخصة مشروعات القطاع العام ، ودعم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (Kaitan, 2012, 14). فضلا عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص ، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة ، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي (Baskaran, Chaarlas, 2011,8) . لقد اختلف الاقتصاديين في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي او البنية الاقتصادية اذ لم يتم الاتفاق على تحديد مفهوم موحد وشامل، الا انه عرفه (فرانس وبيرو) بانه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا في مكان وزمان معيين ، تشير هذه النسب الى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية (Saleh and Al-Musawi, 2018, 404). اما التكيف فيعرف بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي تتعرض لها أي دولة بهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات وتقليص عجز الموازنة وتحقيق تقدم في نموه الاقتصادي (Ibrahim, 2004, 25)، في حين يقصد بالتكيف الهيكلي مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ، ويشار الى هذه السياسات أيضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية ، لان هدفها الأساسي هو

تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات ، وتؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية ، مثل : الأسعار، عجز الموازنة ، والميزان التجاري، أسعار الفائدة (Jabbar and Abbas, 2008, 129). اما فيما يخص تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو والتنمية الاقتصادية ، تؤكد عدة دراسات على أهمية تلك البرامج في تحفيز وتحقيق النمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي ، وتأثير هذه السياسات يختلف حسب المدى الزمني لتطبيق تلك الإصلاحات وحسب نوعها ، سواء كانت سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أو سياسات للتكيف الهيكلي .(Al-Badri, 2017, 10)

4-3 اهداف الإصلاح الاقتصادي

تسعى معظم الدول النامية لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال منظمات التمويل الدولية التي وضعت جملة من البرامج سواء منها ما يتعلق بسياسات التثبيت الاقتصادي او بسياسات التكيف الهيكلي والتي تستهدف جملة من الأهداف (كاظم ،2017 ، 46) : تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وتنويع الهيكل الانتاجي وزياد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بدلاً من الاعتماد على الموارد النفطية ، وتنويع مصادر النمو والتنمية الاقتصادية ، و تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة وبخاصة مصادر الطاقة والنقد الاجنبي ورأس المال ، واستخدام الاستثمارات العامة لتشجيع وتنمية الموارد البشرية والتقنيات، والاستفادة من الميزة التنافسية لتحقيق زيادة حقيقية في معدلات النمو الاقتصادي ، فضلا عن توفير الدعم لأصحاب الدخل المحدود نتيجة زيادة معدلات التضخم ، وزيادة معدل دخل الفرد من اجمالي الدخل القومي واعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وأخيرا تنمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، فضلا عن تطوير وتنمية قطاع التعليم وتحويل الاقتصاد الى اقتصاد المعرفة (Campos , Kinoshita , 2008,11) .

5- المبحث الثاني : - النمو والتنمية الاقتصادي

5-1 - مفهوم النمو والتنمية الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي عملية معقدة يصعب التعرف على طبيعة العوامل المؤثرة فيها ، اذ يتطلب تحقيقه توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل الوصول إليه لأنه يعبر عن مدى تقدم الدولة أو تأخرها ومدى استقرارها ، فمن الضروري تحديد مفهوم وأنواع ومصادر النمو الاقتصادي . والنمو الاقتصادي يعد من الأهداف الاقتصادية الرئيسة التي تحاول الدول تحقيقها من اجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ، كما ويقاس بمقارنة معدلات الناتج المحلي الإجمالي **GDP** بالطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد ، ويمكن قياسه أيضا عن طريق الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان . لقد اختلف الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية الاقتصادي ، ومن اهم هؤلاء الاقتصاديين ، أدم سميث ، ديفيد ريكاردو، كارل ماركس ، جوزيف شومبيتر، جيرالد ماير، كندلبيركر ، هيرك ..... وغيرهم ، اذ ركز أدم سميث في كتابه الموسوم (طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام 1776) على تقسيم العمل ، التخصص ، الميزة المطلقة ، تراكم رأس المال ، العقلانية ، ويكون تدخل الدولة بشكل محدود ، واكد ان الاقتصاد ينمو بشكل تدريجي ومستمر وبطريقة تراكمية ، كما ويهدف الرأسماليين من العملية الإنتاجية إلى تحقيق أقصى الأرباح وزيادة الثروة عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب العديد من المزايا التي تحققها هذه العملية (Al-Kawaz and Behnam, 2010, 41) . في حين أكد ريكاردو على أن التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل يحدث نتيجة تفاعل عوامل الإنتاج ، العمل ، رأس المال ، الأرض وغيرها ، هذا التفاعل يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ، بينما أكد كارل ماركس على أن النمو الاقتصادي يحدث نتيجة تراكم رأس المال وتكوين فائض القيمة ، إذ تتكون قيمة الناتج الإجمالي من ثلاثة عناصر ، وهي رأس المال الثابت ، ورأس المال المتغير، وفائض القيمة .

يمر النمو الاقتصادي بخمس مراحل وهي ، مرحلة الاقتصاد التقليدي البدائي والتي تتسم بوجود قطاع زراعي متخلف ، ويمثل نسبة عالية من الاقتصاد المحلي على حساب القطاعين الصناعي والخدمي ، وقطاع التجارة يكون محدد بالمحاصيل الزراعية و يمتاز بندرة رأس المال ، وإن الإنتاجية الحدية للعمال منخفضة مع وجود بطالة مقنعة وأراضي زراعية غير مستغلة ، فضلا عن عدم استخدام المكننة الزراعية والتقدم التقني ، أما المرحلة الثانية فهي التحول نحو الاقتصاد المبكر، إذ تتسم بوجود قطاع تجارة المحاصيل الزراعية والذي ينمو مع قطاعي الصناعة والخدمات مع استخدام الأراضي غير المستغلة سابقا" واستخدام كثافة العمال غير الماهرين ، والثالثة هي مرحلة الانطلاق وهي العمود الفقري للنمو الاقتصادي ، إذ يبدأ النمو في كافة القطاعات الاقتصادية (الزراعي ، الصناعي ، التجاري ، الخدمي) ، ويزداد الطلب على السلع الرأسمالية مع استخدام التقدم التقني فيها خاصة في القطاع الزراعي ، إذ يزداد إنتاج الأراضي الزراعية والقوى العاملة الماهرة ، ويتطور التصنيع المستخدم لرأس المال ، والرابعة هي مرحلة النضج إذ تتسم بوجود اقتصاد متقدم من حيث استخدام الأسلوب التقني الحديث وكثافة رأس المال والقوى العاملة الماهرة التي تجعل التصنيع عملية متطورة ، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الواسع التي تتسم بوجود اقتصاد متقدم جدا" يركز على تصنيع السلع الرأسمالية ، ويحدث فيها هجرة السكان بالانتقال من القرى إلى المدن ويتغير الاستهلاك باتجاه السلع الترفيهية (W. Rostow, 1964) .

أما فيما يخص مفهوم التنمية الاقتصادية فقد شغل مكانة متميزة ولاسيما عند كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو والفريد مارشال وكارل ماركس وغيرهم من الاقتصاديين ، على الرغم من عدم إعطاء مفهوم واضح ومحدد لها ، ويعتبر ماركس أول من استخدم مصطلح development بمعنى التطور ، ولكن أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية هو شومبيتر في كتابه نظرية التطور الاقتصادي ، ويعرفها بأنها عملية تتضمن حدوث تغييرات نوعية في متغيرات الإنتاج ، وعند دراسة مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية يتضح انه تم تحديد كل منهما على حدة ، إلا أن بعض الاقتصاديين يستخدمهما كمرادفين والقصد من ذلك هو أن كلا المفهومين يعنيان التغيير نحو الأفضل عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار الذي يؤدي إلى تنمية الإمكانيات المادية والبشرية ومن ثم زيادة الدخل القومي في المجتمع ككل . وعليه فان النمو الاقتصادي يعني إحداث تغييرات كمية في المتغيرات الاقتصادية وزيادة في الدخل القومي الحقيقي ، بينما التنمية الاقتصادية تتضمن فضلا عن التغييرات الكمية تغييرات نوعية في هياكل وأساليب الإنتاج وما يرافقها من تقدم تقني ، اذ يعتقد مؤيدو النظرية الكلاسيكية الحديثة ومنهم الفريد مارشال بأن التنمية تحدث بشكل تدريجي ومتواصل ، لذا تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات ، وكرد فعل للانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية ظهرت النظرية الماركسية في التنمية الاقتصادية والتي استمدت أفكارها من ريكاردو وماركس ولينين و بول باران وغيرهم ، وأهم صفة لها هي المعيارية ، لكونها تضع وصفات للإصلاح الاقتصادي والتغيير الاجتماعي على المستويين المحلي والدولي ، وركز مؤيدوها على تاريخ التنمية الرأسمالية الذي يمتاز بالتبعية ، كون اقتصادات الدول النامية تابعة للدول المتقدمة في مجال التجارة والاستثمار وغيرها . أما مؤيدو النظرية الهيكلية في التنمية الاقتصادية فهم نركسه ، آرثر لويس ، بريبش ، سنكر، وميردال ، الذين أوضحوا حالة عدم توازن ميزان المدفوعات ومشكلة البطالة وغيرها من المشاكل . ويمكن التفرقة بين نظريات التنمية ونظريات النمو اذ تركز نظريات التنمية على التوازن بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية ، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار (Jabbari, 2015, 111).

2-5 عناصر وفوائد ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يمكن تحديد عناصر النمو الاقتصادي بكل من ، الموارد البشرية والموارد الطبيعية وتكوين راس المال اما فوائده فهي ، نمو وزيادة السلع والخدمات بالكميات المتاحة للمجتمع ، زيادة رفاهية المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج وبزيادة معدلات الاجور والارباح ومصادر الدخل الأخرى ، يساعد النمو في القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان ، ويساهم في زيادة الدخل القومي مما يسمح بزيادة موارد الدولة والتخفيف من حدة البطالة . على الرغم من وجود العديد من المؤشرات لقياس معدل النمو الاقتصادي إلا أنه هناك المؤشرات الأكثر انتشاراً في قياس النمو الاقتصادي ، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي اذ يعرف الناتج المحلي الإجمالي بانه القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة لدولة ما في فترة زمنية معينة ، ويعد الناتج الوطني

الإجمالي المقياس الأكثر شيوعا في حساب الدخل الوطني لتحديد الأداء الاقتصادي الكلي ، وهو المقياس الاقتصادي الأهم الذي يعبر عن حالة النشاط الاقتصادي ، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المؤشر في غالبية دول العالم ، إلا أن الدول النامية تواجه جملة من الصعوبات لحساب هذا المؤشر بسبب ، عدم توفر إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني والدخل ، اختلاف أسعار الصرف بشكل مستمر ..... الخ . والمؤشر الاخر الأكثر استخداما هو متوسط الدخل الفرد (Abadi and Abboud, 2018, 261)

.

5-3 أنواع ومصادر النمو الاقتصادي

لقد اختلفت المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ، ومن الممكن تقسيم أنواع النمو وفقا لمعيار درجة التخطيط الى ثلاثة أنواع وهي :

1- **النمو الطبيعي** : وهو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة .

2- **النمو العابر** : وهو النمو الذي لا يمتلك صفة الاستمرار والثبات ، وإنما يظهر في ظروف استثنائية نتيجة لعوامل طارئة خارجية ويسود هذا النمط من النمو بشكل كبير في الدول النامية .

3- **النمو المخطط** : وهو النمو الذي يحدث نتيجة التخطيط الشامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة ، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في التخطيط (Muhammad, 2018, 265)

ويمكن تقسيم أنواع النمو حسب درجة حدة النمو إلى (Abadi and Abboud, 2018, 263) :

أ - **نمو واسع النطاق** : والذي يتم الحصول عليه بزيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي ، بتوظيف المزيد من القوى العمالة أو الآلات أو المواد .... الخ .

ب - **النمو المكثف** : ويقصد به أن النمو المتحقق بشكل رئيسي راجع إلى استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية ، زيادة القيمة المضافة / عامل ، دمج التقدم التقني في الاقتصاد ، إعادة هيكلة الإنتاج .

ج - **النمو المحتمل** : هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية ، اذ يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات بتأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى .

د - **النمو المتوازن** : الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في ، توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات ، التشغيل الكامل .

ه - **النمو المتسارع** : يقصد بالنمو المتسارع أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة ، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي ، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايده بمقدار ثابت بين فترتين متتاليتين ، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي .

و - **النمو الصفري** : يشير هذا النمو إلى أن معدل نمو السكان يتزايد مقارنة بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن ، وأن الإنتاج الصناعي ينخفض نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض ، وعموما يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي بتنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة ، ويشترط أن يخضع معدل النمو إلى تزايد ثابت ومستمر .

عموما يمكن تحديد مصادر النمو الاقتصادي برأس المال والذي ينقسم الى قسمين رئيسيين هما ، رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج ، فهي تأخذ شكل رأس المال الإنتاجي ، ورأس المال البشري الذي يتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة ، علما ان معظم الدول النامية

تعاني من ندرة رأس المال الذي يشكل عنصراً أساسياً للنمو التنمية الاقتصادية ، وثاني أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي والذي يتحقق أما من خلال بناء القدرات الذاتية في تطوير أساليب الإنتاج أو الاستفادة من التقدم التقني الذي تحقق في الدول المتقدمة ، وهذا يتطلب استثمارات إضافية ومتزايدة أما بشكل سلع تؤدي إلى بناء مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحوث والتطوير ، وأما بشكل سلع إنتاجية متطورة تقنيا تستورد من دول متقدمة ، عموما يعد التقدم التكنولوجي من وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين عنصراً هاماً لدفع النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية . والمصدر الثالث من مصادر النمو الاقتصادي هو النمو السكاني الذي يقصد به الزيادة النهائية في قوة العمل ، وهو حسب راي الكثير من المختصين أحد العوامل الايجابية لدفع النمو والتنمية الاقتصادية ، اذ أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين والتي تتزامن مع زيادة في الاستهلاك أي في حجم الطلب ، ومن ثم زيادة حجم السوق ، ورغم ذلك فان النمو السكاني المتزايد قد يؤدي إلى آثار سلبية على النمو والتنمية الاقتصادية ، اما المصدر الرابع من مصادر النمو الاقتصادي هو الموارد الطبيعية والتي تعني وفرة الموارد الطبيعية ، كما وهي أحدى المحددات الهامة في أي دولة لزيادة معدل النمو والتنمية الاقتصادية ، مثل توفر مصادر الطاقة ، البترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى ، وهذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي بل أن الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد ، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة ، يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي (Ismail et al., 2022, 1).

المبحث الثالث : - الاصلاح الاقتصادي في العراق

6-1 نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي بالدرجة الأولى على قطاع النفط ، اذ تساهم الايرادات النفطية بنسبة كبيرة جدا في بنود موازنة الدولة ، وتلعب دوراً هام ًفي تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لذلك تعد المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني ، كما ويوفر جميع مستلزمات ومتطلبات الموازنة العامة للدولة ، وهذا يبين مدى خطورة الوضع الاقتصادي نتيجة لما تعانيه أسعار النفط من تذبذبات في الاسواق العالمية من ارتفاع وانخفاض لأسباب عدة منها الاقتصادية والسياسية (Al-Saadi, 2015, 73)

، وهذا ما يجعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعيياً (أي اقتصاد احادي الجانب) اذ يعتمد بشكل كبير جداً على الإيرادات النفطية لذا يصبح مقيداً بعوائد الريع وذلك ما يعرضه الى عدة أزمات اقتصادية وسياسية ، وخير دليل على ذلك ما تعرض له من اثار سلبية نتيجة انخفاض اسعار النفط منذ مطلع عام 2020 بسبب جائحة كورنا مما جعل التوجه نحو الاقتراض الداخلي والخارجي لسد مستلزمات الموازنة العامة للدولة وتغطية نفقاتها ودفع رواتب الموظفين وكافة الالتزامات ، وعدم الاستفادة من الوافرات المالية المتحققة في السنوات السابقة من ارتفاع اسعار النفط وتشغيلها في القطاعات الانتاجية الاخرى كالقطاع الصناعي والزراعي والاهتمام بهما بدلاً من هدرها بسبب الفساد المالي والإداري نتيجة سوء استخدام وادارة رأس المال وعدم وضع خطط طويلة الاجل تحقق تنمية اقتصادية مستدامة ، وبناء وتطوير البنى التحتية التي عانى ولازال يعاني منها .

6-2 متطلبات الاصلاح الاقتصادي العراقي

لتحقيق الاصلاح الاقتصادي لابد من توافر عدة متطلبات منها ، اصلاح الاختلالات الهيكلية اذ يعتمد الاقتصاد العراقي وبالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة فلا بد من الاعتماد على القطاعي الزراعي والصناعي ومساهمتهما نسب متوازنة في تكون الناتج المحلي الإجمالي ، هذا فضلا عن دعم وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والتي تسهم بإيجاد وخلق فرص جديدة لإنشاء مشروعات جديدة مساندة ومكملة للأنشطة الاقتصادية مما يساعد في توفير فرص عمل وتطوير مهارات العاملين في مختلف القطاعات من خلال برامج التدريب والتأهيل والتي بدورها تؤدي الى تحسين المستوي المعاشي (السلم ، كذلك لابد من ، توافر الإرادة السياسية اللازمة لتبني برامج الاصلاح وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وسيادة القانون ، وتوافر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي ، وكذلك اصلاح المؤسسات التشريعية والقانونية لتنظيم

عمل الاسواق المالية وتداول رأس المال في المشاريع الخاصة والعامة ، فضلاً عن وفرة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية (Al-Saadi, 2015, 78)

.

6-3 التحديات التي تواجه الاصلاح الاقتصادي العراقي

من اهم التحديات التي تواجه الاصلاح الاقتصادي في العراق : - عدم الاستقرار الأمني اذ يعد الاستقرار الأمني مطلبا ضروريا لإجراء الاصلاح الاقتصادي ففي عدم الاستقرار الأمني لا يستطيع المستثمر الأجنبي المجازفة بتشغيل رؤوس الأموال والمخاطرة بها بسبب عدم توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وامنية واقتصادية مستقرة ، والذي بدوره يعد سبب من أسباب عدم الاستثمار الأجنبي وهو محدد اساس من محددات الاستثمار ، والتحدي الاخر الذي يواجه الاقتصاد العراقي هو الفساد الإداري والمالي الذي يمكن تعريفه بانه سلوك منحرف يمارس من قبل بعض الموظفين الحكوميين داخل وخارج الجهاز الإداري وقد تكون اهدافه شخصية او سياسية لتحقيق مصالح قد تكون سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية او جميعها معا وان اشكال الفساد متعددة ومتنوعة ، كذلك البيئة الاجتماعية للمجتمع العراقي قد تكون غير ملائمة لسياسات الإصلاح الاقتصادي (Al-Dulaimi, 2011, 165)

6-4 الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

ان تبني وتطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي من قبل الحكومة العراقية قبل 2003 لم تنجح بسبب السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت كون القرار الاقتصاد كان مقيد ومرهون بالقرار السياسي ، ولذلك كانت الإصلاحات جزئية وانية ولم تكن إصلاحات شاملة تستهدف معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية لجميع القطاعات الاقتصادية ، اذ كان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة مثل عجز الموازنة العامة للدولة وعجز في ميزان المدفوعات وعجز في الميزان التجاري بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه . الا ان التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام 2003 يعد هذا التغيير نقطة تحول مهمة في الاقتصاد العراقي نتيجة التحولات والاتجاهات الجديدة التي تم تبنيها في ادارة الاقتصاد من جهة وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي من جهة أخرى ، مما جعله يتوجه نحو اتباع برامج الاصلاح الاقتصادي بمساعدة مجموعة من المنظمات الدولية ، ورغم كل تلك الإصلاحات لم يحقق الاقتصاد العراقي الأهداف المخطط لها بما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفيما يتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية . كما يعد العراق من الدول العربية النامية اذ يعاني من تدهور في الأداء الاقتصادي وتزامن ذلك مع الازمة المالية وتعثر القطاع العام الذي كان يقود عملية النمو والتنمية الاقتصادية وتدهور أداء وحداته الاقتصادية مع تراكم المديونية المستحقة على وحداته الانتاجية. لذلك كان لابد من اجراء إصلاحات اقتصادية بنيوية لما يعانيه من جملة المشاكل والمعوقات ومن اهم مبررات ودوافع تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي: الاختلالات الهيكلية في هيكل الإنتاج حيث ان نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) متفاوت بشكل كبير وعدم التوازن في هذه النسب يدل على وجود اختلالات هيكلية عميقة ، وكذلك الحال اختلال الهيكل التجاري واختلال هيكل الموازنة العامة . ومن الدوافع الأخرى لتطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي مشكلة الديون الخارجية وهي من العقبات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي وأيضا مشكلة تدني وانخفاض الأداء الاقتصادي اذ تراجع مستوى أداء النشاط الاقتصادي في القطاعات السلعية في القطاعين العام والخاص وهذا ما أدى الى تدني وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بعد استبعاد الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة جدا من الإيرادات العامة للدولة ، ومن الدوافع الأخرى ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي وعجز في الموازنة العامة للدولة ، وكذلك العجز في الميزان التجاري .

الجدول الاتي يمثل بيانات عن بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي والتي تعبر عن مؤشرات الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل سعر الصرف ، صافي التجارة الخارجية ، معدل التبادل التجاري ، ومعدل التضخم) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (1990 -2020)

Year	Y	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
1990	-0.003786	57.817829	2002.3856	15.126282	89.148166	43.29
1991	-0.000024	-64.047107	2002.3856	3.791543	91.417953	43.31
1992	0.008866	32.592208	2002.3856	1.921146	99.576399	43.26
1993	0.009877	30.289832	2002.3863	0.544697	118.358636	43.36
1994	0.023457	3.854531	2002.3874	0.099582	156.719133	43.53
1995	0.056877	2.120022	2002.3872	0.020999	179.172705	43.58
1996	0.087654	11.020787	2002.3872	0.026888	193.044314	43.69
1997	0.187801	21.237935	2002.3872	106.188170	246.391351	43.75
1998	0.045388	34.857095	2002.3872	132.243161	158.716096	43.81
1999	0.365875	17.582266	2002.3898	138.314601	195.170354	43.87
2000	0.509877	1.406475	2002.4034	125.336596	237.514739	43.93
2001	0.798654	2.305316	2002.4049	126.780255	89.148166	44.73
2002	0.845328	-6.900181	2002.3727	119.762048	91.417953	44.05
2003	0.098754	-33.100837	2002.4049	154.234525	99.576399	44.09
2004	0.819048	54.157774	1453.4167	120.233977	118.358636	44.13
2005	1.031531	4.400617	1472.9999	115.742540	156.719133	44.15
2006	0.587962	10.158199	1467.4167	89.650520	179.172705	44.17
2007	1.093876	1.377598	1254.5672	74.092853	193.044314	44.17
2008	1.409960	8.228107	1193.0833	81.055544	246.391351	44.15
2009	1.431388	3.379299	1170.4445	78.687379	158.716096	44.11
2010	1.008367	6.402565	1170.8765	73.526772	195.170323	44.04
2011	1.122553	7.567855	1170.8765	72.280120	237.514739	44.03
2012	1.561011	13.936430	1166.1667	73.614272	244.658436	44.01
2013	-0.995234	7.678655	1166.9877	75.687719	239.644815	44.83
2014	-4.336872	0.987635	1166.9877	78.287354	222.504927	45.69
2015	-4.267189	2.477665	1167.3333	76.757915	122.727444	45.72
2016	-3.576921	15.212463	1182.5646	72.015886	104.111815	45.72
2017	-2.574473	-2.494643	1182.7577	73.594470	133.443353	44.25
2018	-2.178631	-0.563615	1182.7577	79.925294	168.646081	44.56
2019	-1.313831	4.400910	1182.6754	77.347777	188.236081	44.67
2020	-2.178631	-0.563615	1182.7555	79.925294	168.646081	44.89

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية World Development Wdi Statistics

حيث ان :

Y: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي (FDI) (%)

X_1 : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (%)

X_2 : سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي.

X_3 : صافي التجارة الخارجية (%)

X_4 : معدل التبادل التجاري (%)

X_5 : معدل التضخم (%)

تشير بيانات الجدول أعلاه بان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي (FDI) كنسبة مئوية للسنوات 1990و1991 كانت سالبة بينما تبين ان السنوات 1992 وما بعدها الى 2012 كانت موجبة عادت بعد عام 2012 لتكون سالبة وهذا يدل على ان نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية بسبب الأوضاع الأمنية وتدهور البنى التحتية للاقتصاد العراقي كما ويشير X_1 الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الى انخفاضه في حين شهد X_2 : سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي ارتفاع ملحوظ وهذا يوضح ارتفاع معدلات التضخم ، اما X_3 : صافي التجارة الخارجية (%) للسنوات 1990 لغاية 1996 منخفضا للسنوات 1997 ولغاية 2005 ازاد بنسب متفاوتة وبعدها بدا بالانخفاض و X_4 : معدل التبادل التجاري (%) كان متذبذبا صعودا ونزولا ، في حين شهد X_5 : معدل التضخم (%) استقرارا طفيفا .

6- الاستنتاجات

هناك جملة من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من قبل الباحث بعد استعراض اهم الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت إلى موضوع الاصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ومنها :

1- ان سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في العراق لم تستطيع تحقيق معدلات نمو مستقرة ومتوازنة تضمن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وبشكل مستمر ومتوازن ، رغم انها حققت تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية .

2- على الرغم من اتباع العراق برامج الاصلاح الاقتصادي الا انه زال يعتمد وبشكل كبير جدا على الإيرادات النفطية في تمويل نشاطه الاقتصادي ، وكما هو معروف لدى الاقتصاديين بان القطاع النفطي اكثر عرضة للصدمات بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وخير دليل على ذلك في سنة (2020) بسبب جائحة كورونا .

3- هناك مجموعة من الأسباب التي ادت الى عدم نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق ومن أهمها ضعف وتدهور الوضع الأمني و تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

4- عدم الاهتمام بالبنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية والخدمية ووجود الاختلالات الهيكلية في الإنتاج مما جعل عملية الإصلاح لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، فضلا عن عدم مخاطر الاستثمار الأجنبي في الأسواق العراقية .

7- المقترحات

1- الاهتمام بالوضع الأمني وتفعيل دور الرقابة المالية وتشخيص حالات الفساد الإداري والمالي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة هذه الحالات ومحاسبة المقصرين .

2- دعم وتشجيع القطاع الخاص في أداء النشاط الاقتصادي من الحكومات المحلية من اجل خلق فرص عمل والمنافسة مع القطاع الحكومي من اجل زيادة الإنتاج بكفاءة اعلى وتقليل التكاليف وتحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لإفراد المجتمع العراقي .

3- تحسين أداء الأسواق المالية والسيطرة على الية أسعار الصرف والمحافظة على استقرارها وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير البيئة الملائمة لجذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد العراقي .

4- الاهتمام بالبنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية والخدمية ومعالجة وإصلاح الاختلالات الهيكلية في هيكل الاقتصاد الوطني .

5- تنويع هيكل الاقتصاد القومي وعدم اعتماد على الإيرادات النفطية كمورد لرئيسي للإيرادات الاجمالية وانما الاهتمام في القطاعين الزراعي والصناعي لتوفر مقومات إنجاح القطاعين في رفد الموازنة العامة للدولة العراقية بالإيرادات .

المصادر

1. Abadi, Mustafa Al-Kazemi, Al-Najaf, Abboud, Mohsen Abdul Reda, 2018, The impact of foreign direct investment on domestic investment and economic growth in Iraq for the period (1990 - 2014), Babylon University Journal of Pure and Applied Sciences and Engineering Sciences, Volume 26, Issue 2, Iraq .
2. Akl, Mufleh Muhammad, 1998, Economic reform policies in developing countries, Jordan as a model, Journal of Banks in Jordan, Volume 17, Issue 10, Jordan.
3. Al-Badri, Noha Al-Badri Al-Taher, 2017, The impact of economic reform policies on exports in Sudan, an applied study (1990 - 2014), Master's thesis, Faculty of Economics and Rural Development, University of Gezira, Sudan.
4. Al-Dulaimi, Balasim Jamil Khalaf, 2011, The most important challenges facing the Iraqi economy and ways to address them, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 62, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq.
5. Al-Hashemi, Adel Salam Kashkul, and others, 2019, Measuring the impact of economic reform policies on some indicators of sustainable human development in Iraq after 2003, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume 11, Issue 14, Iraq.
6. Al-Jubouri, Mohaif Jassim Hamad, Muhammad, Murad Hatem, 2018, The impact of economic reform programs on economic growth in Algeria for the period (1990 - 2014), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 2, Issue 42, Part 2.
7. Al-Kawaz, Saad Mahmoud, Behnam, Samir Hanna, 2010, The impact of structural change on international trade for a selected sample of developing countries for the period (1985-2008), Tanmiya Al-Rafidain Magazine, Volume 32, Issue 101, University of Mosul, College of Administration and Economics, Iraq .
8. Al-Makki, Musa Al-Makki Ballah, 2019, The impact of economic reform policies and programs on foreign trade in Sudan (1990 - 2017), Master's thesis, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
9. Al-Saadi, Haider Aliwi Shami, 2015, Economic reform and its role in attracting foreign direct investment (Iraq is a case study), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Eleventh Year, Volume Ten, Issue 33, College of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq.
10. Al-Salem, Ahmed Jabr Salem and Muhammad, Abbas Ali, 2018, Requirements for economic reform in Iraq, Journal of Economic Sciences, Volume 12, Issue 39, Iraq.
11. Behnam, Samir Hanna, 2021, The role of economic reform policies in attracting foreign direct investment in the Iraqi economy for the period (1990 - 2020), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (17), Issue (54), Part 3.
12. Hammadi, Mustafa Fadel, 2022, Economic reform is a tool for diversifying the Iraqi economy, Eleventh International Conference on Economic and Administrative Reform UHD.
13. Ibrahim, Adeeb Ibrahim, 2004, Structural Adjustment Programs and their Impact on Economic Development in Selected Developing Development, Master's Thesis in Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq.
14. Ismail, Mohamed, Abdel Moneim, Heba, 2018, The role of economic reforms in supporting growth in Arab countries, Arab Monetary Fund.
15. Ismail, Muhammad and others, 2022, Sources of Economic Growth in Arab Countries, Arab Monetary Fund
16. J . Máttar, J.C. Moreno-Brid, W. Peres, 2002 , Foreign Investment in Mexico after Economic Reform, United Nations Publication, Mexico.
17. Jabbar, Iman Abdel Kadhim and Abbas, Sahar, 2008, Analysis of Structural Adjustment Policies in Selected Arab Countries (Egypt and Morocco), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 2, Issue 10, University of Kufa, College of Administration and Economics, Iraq.
18. Jabbari, Shawki, 2015, The impact of foreign direct investment on economic growth, a case study of Algeria, doctoral thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University * Oum El Bouaghi *, Algeria
19. Jassim, Muhammad Salman, 2019, The role of economic reform in attracting foreign direct investment in Egypt, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume Twelve, Issue 38, Faculty of Business Economics, Al-Nahrain University, Egypt.
20. K. Sokang, 2018 , The Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Growth in Cambodia : Empirical Evidence , International Journal of Innovation and Economic Development , Volume 4, Issue 5.
21. Kazem, Thamer Abdel-Aali, 2017, The reality of the Iraqi economy and the requirements for its reform, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume Seven, Issue One, Iraq.
22. Keitan, Hussein Ali, 2012, Economic reform and achieving economic development in selected Arab countries, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Part Three, a special conference issue.

23. Khazzaz, Razia Asmahan, 2012, The role of economic reform policies in developing countries in achieving sustainable human development, a case study of Algeria during the period (2001-2012), Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Setif 1 University, Algeria.
24. L. Melnyk, O. Kubatko, 2014, The impact of foreign direct investment on economic growth: case of post communism transition economies, JOURNAL "Problems and Perspectives in Management" Problems and Perspectives in Management, Volume 12, Issue 1 .
25. N. F. Campos , Y. Kinoshita , 2008, Foreign Direct Investment and Structural Reforms : Evidence from Eastern Europe and Latin America , International Monetary Fund.
26. Pesaran, H.M. (1997). "The role of economic theory in modelling the long-run". *Economic Journal*, 107, 178-191.
27. S.A. Baskaran, L.J. Chaarlas, 2011, Impact of Economic Reforms on FDI in India , International Jouranal of Accounting Financial Management Volume , 1, Issue 1 .
28. S.A. Baskaran, L.J. Chaarlas, 2011, Impact of Economic Reforms on FDI in India , International Jouranal of Accounting Financial Management Volume , 1, Issue 1 .
29. Saleh, Younis Yahya, Al-Musawi, Muhammad Taher Nouri, 2018, Structural imbalances and their impact on sectoral growth and employment in the Iraqi economy for the period 2003-2015: An analytical study, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 24, Issue 109.
30. Shuaibath, Sondos Jassim, Deli, Shatha Salem, 2017, The role of economic reform policies in attracting foreign direct investment in Iraq, a case study, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume Seven, Issue Three, Iraq.
31. W .W. Rostow, 1964, the stages of economic growth, anon – communist manifesto, combridge university press .
32. World bank – World Tables .
33. World Development Wdi Statistics
34. Younis, Adnan Hussein, 2010, The economic role of the state and the tasks of reforming the Iraqi economy, Karbala Scientific Journal, Volume Eight, Issue Four, Iraq.